

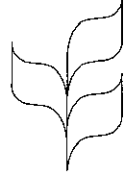


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/MSP/2
17 September 2001

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الاجتماع مفتوح العضوية لما بين الدورات المعني
بالخطة الاستراتيجية والتقارير الوطنية
وتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
مونتريال ، ١٩-٢١ نوفمبر ٢٠٠١
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت *

الخطة الاستراتيجية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولاً - مقدمة

١- استناداً إلى المقرر ٢٠/٥ بادر مؤتمر الأطراف بعملية ما بين الدورات لإعداد خطة استراتيجية للاتفاقية بهدف إعداد مشروع خطة كاملة في الوقت المناسب لينظر فيها مؤتمر الأطراف ويعتمدها في اجتماعه السادس . وهذا الاجتماع مفتوح العضوية بشأن الخطة الاستراتيجية ، والتقارير الوطنية وتنفيذ الاتفاقية (MSP) هو آخر خطوة وأهمها في العملية لإعداد مشروع كامل للخطة الاستراتيجية .

٢- أعد الأمين التنفيذي مذكرة لمساعدة الاجتماع في هذه المهمة . وفي الجزء الثاني تصف المذكرة العملية لإعداد الخطة الاستراتيجية ، ويفسر الجزء الثالث الترشيح لتحديد عناصر المشروع الأولي للخطة ، ويحتوي الجزء الرابع المشروع الأولي للخطة الذي أعده الأمين التنفيذي ويختتم الجزء الخامس بدعوة اجتماع الخطة التنفيذية للنظر في المشروع الأولي الذي أعده الأمين التنفيذي ، بهدف إعداد مشروع خطة استراتيجية لينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السادس .

UNEP/CBD/MSP/1.

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية

ثانياً - عملية إعداد الخطة الاستراتيجية

٣- تضع الفقرة ١٦ من المقرر ٢٠/٥ المتطلبات الإجرائية لإعداد الخطة الاستراتيجية . وتطلب إلى الأمين التنفيذي إعداد مشروع أولي للخطة الاستراتيجية واعتماد عملية للإشراك التي من شأنها أن تضمن ما يلي :

- (أ) دمج آراء الأطراف ومكتب مؤتمر الأطراف .
- (ب) قيام الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ومكتبها والهيئات الفرعية الأخرى ذات الصلة للاتفاقية أن تنظر في قضايا تتعلق بتكلفتها .
- (ج) مدخلات من البلدان والمنظمات الأخرى المهمة بالموضوع بهدف إعداد مشروع كامل للخطة الاستراتيجية في الوقت المناسب لينظر فيه مؤتمر الأطراف ويعتمده في اجتماعه السادس ، الذي سيعقد في أبريل /نيسان ٢٠٠٢ .

٤- قدم الأمين التنفيذي عدد من الطلبات للآراء ونظم سلسلة من الحلقات العملية بهدف إعداد الخطة الاستراتيجية بطريقة تتصف بأكثر ما يمكن من الشفافية وتضم أكبر عدد ممكن من المعنيين ، وتعمل على إعلام المعنيين بالإطار المنطقي (أي تخطيط موجه نحو الأهداف) وتصل إلى أوسع ما يمكن من إجماع الآراء .

٥- بعد الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف قامت الأمانة باستعراض جميع الاستراتيجيات الوطنية حول التنوع البيولوجي المتوفرة وخطط العمل وخطط منظمات أخرى ذات صلة ، مثل اتفاقية الاتجار الدولي بالأجناس المهددة بالخطر من مجموعات الحيوانات البرية ومجموعات النباتات البرية (CITES) أو اتفاقية رامسار .

٦- في أكتوبر من عام ٢٠٠٠ دعيت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم آرائهم حول الخطة الاستراتيجية . وكان تقديم الأوراق في موعد أقصاه ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ (راجع التبليغات ٢٠٠٠ - ١٠-١١/٠١ ، ٢٠٠٠ - ١٠-١٢/٠١ و ٢٠٠٠ - ١٠-١٣/٠١) .

٧- قدمت الأمانة كلمات حول عملية إعداد الخطة الاستراتيجية ومشروع العناصر لهذه الخطة إلى جانب الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية لبروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية (ICCP) ، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ ، وفي الاجتماع السادس للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (SBSTTA) ، في مارس/آذار ٢٠٠١ .

٨- على أساس ما جرى تسلمه من تقديم أوراق وعلى أساس استعراض الاستراتيجيات وخطط الأعمال الوطنية للتنوع البيولوجي قام الأمين التنفيذي بتوزيع مذكرة بتاريخ ١٣ مارس/آذار ٢٠٠١ ، بعنوان " خطة استراتيجية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي " ، التي أعطت هيكلًا للعملية الإجمالية لإعداد الخطة الاستراتيجية ، كما أعطت استعراضاً أولياً لعملية الاتفاقية ومشروع لبعض العناصر للخطة . وفي هذه المذكرة طلب الأمين التنفيذي المزيد من تقديم الآراء بحلول ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠١ .

٩- دعا الأمين التنفيذي إلى عقد حلقة عملية بشأن الخطة الاستراتيجية في سيشيل من ٢٨ إلى ٣٠ مايو/أيار ٢٠٠١ . وجرى إبلاغ الأطراف والمعنيين الآخرين بشأن الاجتماع بالإبلاغ رقم ٢٠٠١-٠٥-١٠/٠١ . نظرت

الحلقة العملية في مذكرة ١٣ مارس/آذار ٢٠٠١ ، وأعطت التوجيهات بشأن خطوات المتابعة والعملية الإجمالية لإعداد خطة استراتيجية إلى الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف ، واقترحت هيكلًا ومشروع عناصر للخطة . وجرى توزيع ما نتج عن الحلقة العملية لسيشيل على الأعضاء في الوثيقة UNEP/CBD/WS-StratPlan/5 وتم إتاحة هذه النتائج في الاجتماعات منذ ٣١ مايو/أيار ٢٠٠١ ، مثل الاجتماع مفتوح العضوية للخبراء بشأن بناء القدرات لتنفيذ بروتوكول السلامة الأحيائية . كما اتاحت هذه النتائج في مكان الانترنت الخاص بالأمان— (www.biodiv.org) .

١٠- وسوف توزع هذه المذكرة على الهيئات التالية لتتظنر فيها :

١- اللجنة الحكومية الدولية لبروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية (ICCP) في اجتماعها الثاني (من ١ إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١) .

٢- مجموعة العمل المعنية بالحصول على المعلومات وتقاسم المنافع في اجتماعها الأول (٢٢ إلى ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١) .

٣- الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (SBSTTA) في اجتماعها السابع (من ١٢ إلى ١٦ نوفمبر ٢٠٠١)

٤- الاجتماعات الأخرى حسب الملائم (أي الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الاستشارية من الخبراء المعنية بتنقيف وتوعيه الجماهير بشأن التنوع البيولوجي التابعة إلى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي - اليونسكو (CBD-UNESCO) .

١١- من المتوقع أن يكون تقرير اجتماع الخطة الاستراتيجية الأساس الذي يستند إليه مؤتمر الأطراف عندما ينظر في الخطة .

١٢- سوف يجري تقديم تقرير اجتماع الخطة الاستراتيجية أيضا إلى الاجتماعات ذات الصلة التي تعقد قبل الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف لإعطاء الأساس الذي تستند إليه عندما تنظر في هذه القضية (أي الاجتماعات التحضيرية الإقليمية للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف واجتماع فريق العمل المتخصص لما بين الدورات المعني بالمادة ٨ ((ي)) .

ثالثا- مبررات مشروع العناصر للخطة الاستراتيجية

١٣- يعطي المقرر ٢٠/٥ التوجيهات التالية بالنسبة إلى الخطة الاستراتيجية :

" ١١- يقرر أن تستند الخطة الاستراتيجية إلى برامج طويلة الأمد لعمل مؤتمر الأطراف وعمل الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ، وأنه سوف تقدم الخطة الاستراتيجية توجيهات استراتيجية وتشغيلية لتنفيذ برامج العمل هذه ؛

" ١٢- يقرر أن الخطة الاستراتيجية سوف تغطي بشكل أولي الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٠ ؛

" ١٣ - يقرر أن تتضمن الخطة الاستراتيجية مجموعة من الأهداف التشغيلية التي قرر مؤتمر الأطراف أنه يرغب تحقيقها في الفترة التي تغطيها الخطة الاستراتيجية ، وأن هذه الأهداف التشغيلية تتعلق بمجالات العمل الثلاثة الرئيسية التالية :

(أ) البرامج المواضيعية ؛

(ب) المسائل المتشعبة والمبادرات ؛

(ج) تنفيذ أحكام الاتفاقية ؛

" ١٤ - يقرر أن الأهداف التشغيلية هذه تعكس مستويات التوضيح وعملية الإعداد ومراحل التنفيذ ووضع المعرفة والقدرات ودرجة التعاون بالنسبة إلى مجالات العمل الرئيسية الثلاثة .

" ١٥ - يقرر أن ضمن كل هدف من هذه الأهداف ، تحدد الخطة الاستراتيجية ، إلى الحد الممكن المتغيرات التالية :

(أ) النشاطات التي جرى تخطيطها ؛

(ب) النتائج المتوقعة ؛

(ج) توقيت كل من هذه النشاطات والنتائج ؛

(د) المعنيين بالقيام بهذه النشاطات والتعاون مع المنظمات ذات الصلة ؛

(هـ) الآليات المستخدمة لتحقيق و/أو دعم الأهداف والنشاطات ، أو لخلق النتائج المتوقعة ؛

(و) متطلبات القدرة المالية وقدرة الموارد البشرية والمتطلبات الأخرى "

١٤ - التخطيط الاستراتيجية هو بشأن القيام بالخيارات فيما بين الإمكانيات التي لا حدود لها : ما هي الأهداف المرجوة ، وما هي النتائج المتوخاة ؟ إذ تحتاج الخيارات أن تستند إلى مبررات التي تفسر لماذا جرى اختيار الأولويات والنشاطات المحددة دون سواها . لذلك ، فإن العنصر الهام في الخطة الاستراتيجية سوف يكون الأهداف الإجمالية وكيفية التوصل إليها : ما هو تصور الاتفاقية في عام ٢٠١٠ وأي طرق ينبغي أن تتخذ لتنفيذ وتحقيق هذا التصور ؟ ماذا يجب تحقيقه في فترة ١٠ سنوات ، لاسيما بالنسبة إلى التنوع البيولوجي وكيف يمكن تقييم ذلك ؟

١٥ - تؤكد نتائج الحلقة العملية في سيشيل مرة أخرى أن المبرر الرئيسي للخطة ينبغي أن يحقق أهداف الاتفاقية الموضحة في المادة ١ ، وهي ، صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار وتقاسم منافعه . وبعبارة أخرى ينبغي أن تتعلق جميع عناصر الخطة بتحقيق هذه الأهداف . ويتطلب تحديد الأولويات والنشاطات لتحقيق هذه الأهداف ، القيام باستعراض وضع التنوع البيولوجي ، والجوانب المؤسسية والسياسية التي تعمل فيها الاتفاقية وفعالية الاتفاقية لغاية الآن . وفي الواقع ، هذا ما تتطلبه الفقرة ١٤ من المقرر ٢٠/٥ . وقد أعد الأمين التنفيذي تقييم أولياً لهذه المسائل وقام بتوزيعها على الأطراف وعلى المعنيين الآخرين في مذكرته

بتاريخ ١٣ مارس/آذار ٢٠٠١ . وفي ضوء التطورات منذ ذلك الحين والتعليقات التي أبدت حول هذا التقييم ، تتضمن المذكرة الحالية ملحقاً يحتوي على هذا التقييم المنقح . ويبين المرفق بخط داكن كيفية تعلق هذه المسائل التي أثّرت بعناصر مشروع الخطة الاستراتيجية .

١٦- أن نتائج الحلقة العملية في سيشيل قد وافقت على الهيكل الأساسي للخطة والذي يتمشى مع الخطوط التالية :

(أ) بيان البعثة . وينبغي أن يتضمن هذا البيان الحقيقة الأبدية ، وهي الهدف الذي يسعى إليه جميع المعنيين في جميع الأوقات . وينبغي أن يستند إلى أهداف الاتفاقية كما هي واردة في المادة ١ .

(ب) تصور . وينبغي أن يتألف من ثلاثة عناصر (عناصر لكل هدف من أهداف الاتفاقية) الذي يمثل تصوراً بل مستوى واقعي للإنجازات بحلول عام ٢٠١٠ .

(ج) الأهداف التشغيلية . ينبغي إعداد سلسلة من الأهداف التشغيلية لكل عنصر من عناصر التصور

(د) خطط العمل لتحقيق الأهداف التشغيلية . ينبغي أن يتضمن كل هدف من الأهداف التشغيلية عدداً من خطط العمل ، التي هي نشاطات يجري القيام بها لتحقيق الهدف التشغيلي المتعلق بذلك . وسوف تتضمن هذه الخطط عناصر تفصيلية يطلبها المقرر ٢٠/٥ (أي النتائج المتوقعة) . وينبغي ألا تكون خطط العمل " مشاريع عمل " فقط ، على غرار برامج العمل المواضيعية وبرامج العمل المتشعبة بموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي . وبغية إضافة القيمة إلى المبادرات القائمة ، فمن الهام أن تشمل على أهداف تتضمن النتائج (ويختلف ذلك عن أهداف "النتائج " أو أهداف "العملية " المستخدمة لغاية الآن بموجب الاتفاقية) ؛

(هـ) الرصد والتقارير والتقييم والاستعراض والاتصال . يجب أن تعطي الخطة طريقة لضمان التنفيذ وهذا ما سوف يبنى حول العناصر الأساسية المذكورة أعلاه .

١٧- تحسوى استنتاجات الحلقة العملية اقتراحات بالنسبة إلى كل عنصر من العناصر المذكورة أعلاه . (أي الأهداف التشغيلية وخطط العمل المحددة) . غير أنه لم يتم النظر في خطط العمل المقترحة بشكل إجماعي في الحلقة العملية واعتبرت هذه الخطط توضيحية وتعطي بياناً لما يمكن أن تعنيه الأهداف التشغيلية .

رابعاً- مشروع عناصر الخطة الاستراتيجية

١٨- استناداً إلى المقرر ٢٠/٥ (الذي يطلب ، في الفقرة ١٦ منه ، إلى الأمين التنفيذي أن يقوم بإعداد مشروع أولي للخطة الاستراتيجية) والذي يستند إلى عملية جرى وصفها أعلاه ، يقترح الأمين التنفيذي مشروع العناصر التالية لينظر فيها اجتماع الخطة الاستراتيجية . ويستند الهيكل والعناصر المقترحة إلى حد بعيد إلى استنتاجات الحلقة العملية في سيشيل ، ولكن جرى تعديلها بحيث تستبعد الأزواجية وتعطي الانسجام للخطة . لم تدمج خطط العمل المقترحة في الوثيقة الحالية ولكنها متاحة في الوثيقة UNEP/CBD/WS-StratPlan/5 .

ألف - بيان البعثة

لضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وتقاسم المنافع العادل والمنصف والناشئ من استخدام الموارد الجينية .

باء - التصور

⇨ بحلول عام ٢٠١٠:

⇨ الاتجاهات الجارية في خسارة التنوع البيولوجي تتعكس بشكل فعال على المستويين العالمي والوطني .

⇨ حدوث الاستخدام غير المستدام وتأثيراته تتخفف بشكل ملموس .

⇨ المنافع الناجمة من استخدام الموارد الجينية والمعرفة التقليدية المتعلقة بذلك يجري تقاسمها بشكل عادل .

جيم - الأهداف التشغيلية

- ١- الاتجاهات الجارية في خسارة التنوع البيولوجي تتعكس بشكل فعال على المستويين العالمي والوطني .
 - ١-١ الأنواع والنظم الإيكولوجية والتنوع الجيني المهددة بخطر محقق للخسارة التامة التي لا رجوع عنها ، تخضع لأعمال ملائمة لمنع هذه الخسارة .
 - ٢-١ أعداد الأنواع الممثلة والنظم الإيكولوجية تدار بشكل فعال للحفاظ على سلامتها .
 - ٣-١ تهديدات هامة وناشئة للتنوع البيولوجي يجري منعها أو خفضها .
- ٢- الحدوث وتأثيراته على الاستخدام غير المستدام ينخفض بشكل ملموس .
 - ١-٢ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAP) وأطر السلامة الأحيائية تحدد استعمالات التنوع البيولوجي على المستوى الوطني ، في مجال إقليمي .
 - ٢-٢ الوثائق الاقتصادية التي تدعم الاستخدام المستدام يجري إعدادها وإتاحتها .
 - ٣-٢ الوعي بتأثيرات الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج يجري رفعها .
 - ٤-٢ قدرة إدارة موارد الحياة البرية يجري تنميتها .
 - ٥-٢ الأدوات والتكنولوجيات الملائمة ونظم الإدارة التي تعمل على تسهيل الإنتاج المستدام والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية ، يجري إعدادها وتنشيطها .
- ٣- المنافع الناشئة من استخدام الموارد الجينية والمعرفة التقليدية المتعلقة بذلك ، يجري تقاسمها بشكل عادل .

١-٣ الآليات والتدابير الدولية والإقليمية لتسهيل الحصول على الموارد الجينية للاستخدامات السليمة من الناحية البيئية من جانب أطراف أخرى ، وتقاسم المنافع بما في ذلك الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية ، يجري تنميتها وتنفيذها .

٢-٣ الآليات والتدابير الوطنية (مثلاً التشريع والاتفاقات) بشأن الحصول على الموارد وتقاسم المنافع ، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية ، يجري تنميتها وتنفيذها .

٣-٣ دور الملكية الفكرية في تنشيط الحفاظ على الموارد الجينية واستخدامها المستدام و التقاسم العادل لمنافعها ، يجري تنشيطه .

٤-٣ المعرفة التقليدية ، والابتكارات والممارسات يجري تقييمها وجردها وإقرارها .

٥-٣ تبادل المعلومات بشأن تقاسم المنافع من استخدام الموارد الجينية ، يجري تعزيزه مع الأخذ في الاعتبار الحاجات الخاصة للبلدان النامية .

٦-٣ دور التنوع البيولوجي في خفض الفقر ، من خلال تنشيط تأمين الغذاء ، مثلاً ، يجري تنشيطه .

٤- الأهداف التشغيلية المتشعبة .

١-٤ وضعت جميع البلدان استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي (NBSAP) وهي قيد التنفيذ .

٢-٤ يجري تقديم الموارد المالية والبشرية والتقنية بشكل كاف لتنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية ، لاسيما دعم بناء القدرات لتنفيذ الأعمال ذات الأولوية في الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع البيولوجي .

٣-٤ النظر في التنوع البيولوجي ، يجري دمجها على المستويين الوطني والدولي في خطط قطاعية وفي جميع القطاعات ذات العلاقة ، وفي برامج وسياسات عامة .

٤-٤ العوامل الرئيسية التي تؤثر في تنفيذ الاتفاقية ، قد عملت على زيادة الوعي وتعمل على دعم التنفيذ بشكل فعال .

٥-٤ الاتفاقية تلعب دوراً رائداً في المجال الدولي والعمليات الدولية الأخرى وتساند تنفيذها بشكل فعال .

٦-٤ الآليات ، يجري تعزيزها وتنفيذها لإعداد المزيد من التفاهم بالنسبة إلى التنوع البيولوجي ، لاسيما المبادرة العالمية للتصنيف ، ولإعداد ونقل التقنيات المحسنة لإدارة التنوع البيولوجي ، والمقرارات ، تصدر على أساس أفضل العلوم المتاحة .

٧-٤ الاتفاقية وأطرافها لديهم طرق أفضل لتقييم درجة تنفيذ الاتفاقية ، لتحويل الأطراف ومؤتمر الأطراف والهيئات الأخرى تقييم فعالية الأعمال والتدابير التي تتخذ لتحقيق أهداف الاتفاقية .

دال - خطط العمل لتحقيق الأهداف التشغيلية

ينبغي أن تتضمن خطط العمل قائمة تفصيلية بالنشاطات التي يجب القيام بها لتحقيق الأهداف التشغيلية ذات الصلة (أي النشاطات التي جرى التخطيط لها والنتائج المتوقعة وتوقيت كل نشاط من هذه الأنشطة ونتائجها والمعنيين الذين يقوموا بهذه النشاطات والتعاون مع المنظمات ذات الصلة والآليات المستخدمة لتحقيق و/أو دعم الأهداف والنشاطات ، أو لخلق النتائج المتوقعة ومتطلبات القدرة المالية والموارد البشرية ومتطلبات أخرى للقدرة) .

يستطابق العديد من الأهداف التشغيلية وخطط العمل المذكورة أعلاه والواردة في الوثيقة UNEP/CBD/WS-StratPlan/5 مع نشاطات وبرامج ومبادرات الاتفاقية . وفي هذه المرحلة من إعداد الخطة ، ليس من العملي ولا من المرغوب فيه أن تستعمل الخطة كوسيلة لغرض النظام أو الترتيب تجاه هذه النشاطات . ولاحظ الأطراف أنه ينبغي أن تعمل الخطة على التنسيق من خلال التوافق وتدرجياً إعداد تركيز الأعمال حول الأهداف المشتركة المتفق عليها . ولحصول ذلك ، ولإضافة القيمة إلى المبادرات القائمة ، ينبغي أن تحتوي الخطة بشكل عام وخطة العمل بشكل خاص ، أهداف موجهة إلى النتائج (التي يجب تمييزها عن أهداف "المخرجات" وأهداف " العملية " المستخدمة في الاتفاقية ، لغاية الآن . وبالإضافة إلى ذلك ، يستجيب هذا النهج إلى الدعوة التي وجهها بيان الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ . والذي فيه "يتعهد القادة في العالم على تحقيق مجال واسع من أهداف التنمية الدولية المرتبطة بالوقت والتي من أجلها تعطي التنمية المستدامة إطاراً موحداً " .

ينبغي أن يستند إعداد العناصر الضرورية لتحقيق الأهداف التشغيلية على النشاطات القائمة التي جرى التخطيط لها . وبذلك ينبغي أن تعطي الاستراتيجية الإطار لما يلي :

١- النشاطات ضمن استراتيجيات التنوع البيولوجي وخطط العمل والخطط القطاعية وعبر القطاعية ذات الصلة والبرامج والسياسات .

٢- النشاطات ذات الصلة بموجب برامج العمل بموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بما في ذلك ما يتعلق منها بسبوتوكول السلامة الأحيائية ، والتنوع البيولوجي للغابات والتنوع البيولوجي للمياه الداخلية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي والأراضي الجافة ونصف الجافة بالإضافة إلى المسائل المتشعبة مثل الحصول على الموارد وتقاسم المنافع والاستخدام المستدام والمؤشرات والأجناس الغريبة والمبادرة العالمية للتصنيف ومسائل تتعلق بالمادة ٨ (ي) ؛

٣- تنشيط التكامل وتضافر الجهود والتنسيق ، وتجنب الازدواجية بين البرامج ذات الصلة لمختلف المنظمات الدولية وبين البرامج على المستويات الوطنية والإقليمية التي جرى إعدادها برعاية المنظمات الدولية ، مع احترام تكليف كل منظمة منها وبرامج عملها القائمة .

ينبغي أن يشمل إعداد وتنفيذ خطط العمل معنيين على مختلف درجاتهم ، بما في ذلك ما يلي :

- ١- الحكومات (مركزية وإقليمية وسلطات محلية) ؛
- ٢- المبادرات الدولية (على سبيل المثال المنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة ووكالات المساعدة متعددة الأطراف ، وغيرها) .
- ٣- منظمات الصيانة والبحوث (بما في ذلك مجالس إدارة المناطق المحمية وحدائق النباتات وبنوك الجينات والجامعات ومعاهد البحوث وشبكات المنظمات غير الحكومية) .
- ٤- المجتمعات (بما في ذلك المجتمعات المحلية والمجتمعات الأصلية والمزارعين)
- ٥- القطاع الخاص .

ونظراً للمجال الواسع للمعنيين الواجب اشتراكهم سوف لن يكون بالإمكان إعداد خطط عمل تتماشى مع هذه الخطوط في هذا الاجتماع الخاص بالخطة الاستراتيجية (MSP) . وفي الواقع فقد يكون من الممكن أن يستكمل هذا العمل الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف . وعلى أقل تقدير ، يجب استشارة مختلف المعنيين المذكورين أعلاه ، وذلك على أساس اقتراح أولي . والاجتماعات التحضيرية المختلفة للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف سوف تتيح الفرصة للقيام بهذا العمل . ومهما يكن من أمر ، فقد يحتاج الأمر على الأغلب ، إلى حلقة عملية أخرى بغية إعداد خطط العمل الضرورية . ومع ذلك ، فمن الأغلب أن يكون هناك حاجة إلى المزيد من خطط العمل فيما بعد . لذلك يقترح أن يطلب اجتماع الخطة الاستراتيجية إلى الأمين التنفيذي أن يقوم بالعمل التحضيري اللازم وبالاستعراض والنشاور بغية تقديم خطط عمل تفصيلية في الوقت المناسب للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في حين الإقرار بأن المزيد من العمل قد يكون ضرورياً لوضع هذا القسم من خطة العمل في وضعه النهائي .

هـ- الرصد والتقارير

يجب أن يتضمن ذلك شكل المجموعة للتقارير حول الأهداف المحددة والتي يمكن قياسها والتي يمكن تحقيقها ذات الصلة ومرتبطة بالوقت (SMART) وذلك لضمان أن يكون تنفيذ الخطة قابلاً للقياس بشكل فعال . والمعايير الهامة لعملية كتابة التقارير هي كما يلي :

- ١- مرتبطة بالتقارير الوطنية ؛
- ٢- التقارير نصف الثنائية ؛
- ٣- الشكل البسيط والموجز ؛
- ٤- تتماشى مع الأهداف التشغيلية ؛
- ٥- يمكن تطبيقها على المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ؛
- ٦- التقارير التي يقوم بتجميعها أمانة مؤتمر الأطراف ؛

تحوي الوثيقة UNEP/CBD/MSP/3 المتعلقة بالتقارير الوطنية ، اقتراحاً مفصلاً بهذا الشأن .

واو- التقييم الدوري والاستعراض الدوري

تقدير وتقييم التقدم المحرز كل أربع سنوات بشكل يتصل بدورة تقديم التقارير الوطنية . وتحتوى الوثيقة UNEP/CBD/MSP/3 حول التقارير الوطنية ، اقتراحاً تفصيلياً بهذا الشأن .

زاي- الاتصال

يجب إبلاغ الخطة الاستراتيجية وأهدافها التشغيلية والأعمال بشكل فعال إلى جميع قطاعات المجتمعات ذات الصلة والوكالات والاتفاقيات والهيئات الأخرى المهمة بذلك . وينبغي النظر في اقتراح تفصيلي بهذا الشأن ضمن سياق استراتيجية الاتصال والتبليغ للاتفاقية ، لاسيما الاستراتيجية وخطة العمل التي يقوم بإعدادها مجموعة العمل من الخبراء الاستشاريين CBD-UNESCO حول تنفيذ وتوعيه الجماهير بشأن التنوع البيولوجي

خامسا- الاستنتاجات

١٩- أن اجتماع الخطة الاستراتيجية هي أهم خطوة إعدادية في عملية تطوير الخطة الاستراتيجية للاتفاقية . ومشروع العناصر المقترحة الواردة في المذكرة الحالية هي نتيجة المشاورات الواسعة والشاملة والمنفردة . فقد جرى إعدادها بشكل تكون معه على أكبر قدر ممكن من الشفافية ، وهي تشتمل على أكبر عدد ممكن من المعنيين وتعمل على إعلام جميع المعنيين بالإطار المنطقي (أي التخطيط الموجه نحو الأهداف) والتي تصل إلى أوسع إجماع في الآراء ممكن . وإذا كان على مؤتمر الأطراف اعتماد خطة في اجتماعه المقبل ، فمن المهم جداً أن يقدم اجتماع الخطة الاستراتيجية توصية واضحة ومركزة . ويأمل الأمين التنفيذي أن يكون مشروع العناصر التي جرى تقديمها في القسم السابق تعطي أساساً سليماً يمكن عليه بناء هذه التوصية .

٢٠- لخفض العبء على الأطراف وجعله أكثر فعالية ، فالتقارير والتقييم والاستعراض والإبلاغ عن الخطة (تلك العناصر الواردة في الأقسام هاء، واو، وزاي) يجب دمجها في عملية تقديم التقارير الوطنية القائمة وفي استراتيجية الإبلاغ بشأن الاتفاقية في المستقبل . والسبب في ذلك وآليات هذا الدمج هي مفسرة بالتفصيل في مذكرة الأمين التنفيذي بشأن التقارير الوطنية (الوثيقة UNEP/CBD/MSP/3).

٢١- وبالتالي ، فاجتماع الخطة الاستراتيجية مدعو إلى النظر في مشروع عناصر الخطة الواردة في الأقسام ألف إلى دال من الجزء الرابع من المذكرة الحالية ، لاسيما بيان البعثة (القسم الف) ، والتصوير (القسم باء) والأهداف التشغيلية (القسم جيم) وأن يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقوم بإعداد خطط عمل مفصلة وذلك بالتشاور مع المعنيين ذوي الصلة للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف .

٢٢- مشروع عناصر التوصية ، التي قد يرغب اجتماع الخطة الاستراتيجية (MSP) أن ينظر في تقديمها إلى مؤتمر الأطراف هي :

أن الاجتماع مفتوح العضوية لما بين الدورات المعنى بالخطة الاستراتيجية والتقارير الوطنية وتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ،

يوصي أن ينظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه السادس في العناصر التالية لمشروع المقررات بهدف اعتمادها :

"أن مؤتمر الأطراف ،

- ١- يرحب بالنتائج التي توصلت إليها الحلقة العملية في سيشيل بشأن الخطة الاستراتيجية ،
 - ٢- ويحيط علماً بالاستعراض الذي جرى لوضع التنوع البيولوجي ، والمجال المؤسسي وفعالية الاتفاقية الواردة في المرفق بمذكرة الأمين التنفيذي بشأن الخطة الاستراتيجية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (الوثيقة UNEP/CBD/MSP/2) ويقرر أن هذا الاستعراض يعطي أساساً سليماً للخطة الاستراتيجية .
 - ٣- ويعتمد بيان البعثة ، وتصورها ، والأهداف التشغيلية وخطط العمل الواردة في المرفق بهذا المقرر على أنها الخطة الاستراتيجية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي .
 - ٤- ويحث الأطراف والدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الأخرى على استعراض نشاطاتها في ضوء هذه الخطة " .
- ويحيط علماً بهيكل خطط العمل الواردة في مذكرة الأمين التنفيذي بشأن الخطة الاستراتيجية (الوثيقة UNEP/CBD/MSP/2)
- ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقوم ، بالتشاور مع المعنيين ذوي الصلة ، بإعداد خطط عمل تفصيلية لأكثر عدد ممكن من الأهداف التشغيلية للخطة الاستراتيجية للاتفاقية في الوقت المناسب للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف .
- ٤- يدعو الأطراف والدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الأخرى لاستعراض نشاطاتها في ضوء مشروع الخطة هذا - وتقديم مدخلات تهدف إلى إعداد خطط عمل في الوقت المناسب للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف .

المرفق الأول

وضع التنوع البيولوجي

١- منذ دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ ، جرت عدة عمليات لتقييم التنوع البيولوجي أو جوانب التنوع البيولوجي . وتتضمن عمليات التقييم البارزة أو مصادر المعلومات ما يلي : التقييم العالمي للتنوع البيولوجي ووضع الموارد النباتية الجينية في العالم لزراعة المواد الغذائية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ، وتقييم عام ٢٠٠٠ للغابات والعمل الأولي لتقييم النظام الإيكولوجي لعام ٢٠٠٠ ، والنظرة العالمية لبيئة عام ٢٠٠٠ التي قد قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحليل Pilor للنظم الإيكولوجية العالمية ومؤشر الكوكب الحي وتقرير العلاقات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي والإدارة الوطنية للطيران والفضاء (NASA) والموارد العالمية للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٢ والتنوع البيولوجي العالمي : الموارد الحية في العالم للقرن الحادي والعشرين ، وقواعد المعلومات لـ UNEP/WCMC ، ومعلومات الأقمار الصناعية من الإدارة الوطنية للمحيطات والجو (NOAA) .

٢- أن عمليات التقييم هذا والمفهوم العام لعلم التنوع البيولوجي تلقي الضوء على عدد من النقاط الهامة لأهداف المذكرة الحالية .

٣- وأهم نقطة من هذه النقاط هو أن معدل خسارة التنوع البيولوجي تزداد بمعدل لم يسبق له مثيل وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل الخسارة هذا يهدد وجود الحياة بمفهومها الجاري (راجع العنصر الأول للتصور والهدف التشغيلي ١-١) .

٤- هناك تفهم متزايد واعتراف بالطابع المتداخل للتنوع البيولوجي وأهمية الدورات والنظم العالمية للتنوع البيولوجي . ويترتب على ذلك عدد من التبعات الهامة للاتفاقية . وأحدى هذه التبعات هو أنه أصبح من الواضح بشكل متزايد أن التنوع البيولوجي هام جداً . لذلك ، عندما نكون بمعرض إدارة التنوع البيولوجي ، فالتركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة أو النظام الإيكولوجي أو المجال المواضيعي لا يحقق أهداف الاتفاقية . وبعبارة أخرى هناك نظام إيكولوجي هام يجب أن تأخذه الاتفاقية في الاعتبار هو الغلاف الحيوي العالمي . ويعمل ذلك أيضاً على تقوية أهمية تنفيذ البرامج المواضيعية القائمة للعمل بدون المزيد من التأخير ، حتى عندما تكون عمليات أخرى تقوم بتقييم جوانب هذه العناصر للحياة . ويعني ذلك أيضاً أن العضوية العالمية في الاتفاقية ليس فقط مطلب سياسي هام ، بل أيضاً مطلب علمي . وتشير أيضاً إلى الحاجة للنظر في تلك العناصر من عناصر الحياة التي لم ينظر فيها لغاية الآن (أي النظم الإيكولوجية القطبية) . وأخيراً ، يعيد التأكيد على أهمية المحاولات للنظر في العلاقات بين عناصر الحياة (أي إعداد منهج للنظام الإيكولوجي) (راجع الأهداف التشغيلية ١-٢ و ١-٤) .

٥- وهناك المزيد من الحاجات التي يجب معرفتها حول التنوع البيولوجي لوضع مقررات ترشيدية عن إدارتها . وهذا له عدد من التبعات الخاصة للخطة الاستراتيجية : بعضها معروف جداً ، وبعضها الآخر أقل معرفة . وعندما يكون أقل من عشرة في المئة من الأجناس محدداً ، فهذا يعني أن معرفتنا غير كافية بشأن

التنوع البيولوجي نفسه لأغراض الاتفاقية . لذلك هناك حاجة لأعطاء طريقة أفضل للحصول على معلومات التصنيف القائمة والمؤهلات والمزيد من الحاجة إلى أخصائيين في التصنيف لإعطائهم التدريب الكافي والتابعين للأطراف من البلدان النامية . ويؤكد هذا الوضع على استمرار أهمية المبادرة العالمية للتصنيف . والحاجة الأخرى الملحة هو تطوير تفهم أفضل للنظم العالمية أو الدورات العالمية الهامة بالنسبة إلى التنوع البيولوجي (أي خطوط الأساس ، مما يسبب التنوع البيولوجي ومرونة النظم الإيكولوجية) . وبنسبة ذلك فمن الصعب التنبؤ بعتبات للتنوع البيولوجي وبالتالي حجم التهديد لأي نظام إيكولوجي خاص . غير أن التطورات التكنولوجية الحديثة تمسك زمام الأمر في الوجود بالتحسينات الهائلة في أساس المعرفة : التحسس عن بعد والمعلوماتية الأحيائية ونظم المعلومات الجغرافية وأدوات صنع الأشكال تتطور بسرعة . وهذه التطورات تعني بأن ، لأول مرة ، يمكن مواجهة تطور خطوط الأساس الملائمة العالمية والإقليمية والوطنية لإعطاء أساس سليم للسياسات العامة العالمية الترشيدية التي تستند إلى العلوم . وتحصل هذه التطورات التكنولوجية ، بشكل عام خارج الاتفاقية . لذلك سوف تتطلب الاستفادة منها موارد وإلتزام سياسي قوي لاستخدامها وتطبيقها . غير أنه ، مع هذا الإلتزام من الممكن البدء بالنظر في تحديد مقومات الأولويات للتنوع البيولوجي التي هي هامة بالنسبة لصيانتها واستخدامها المستدام على المستويين الإقليمي والعالمي وتناول التهديدات المحدقة بهذه المقومات . ويمكن أن يعطي ذلك ، بدوره ، أساساً لدعم تنفيذ المادة ٧ والأولويات التي جرى تحديدها بشكل علمي لبرامج العمل المواضيعية (راجع الأهداف التشغيلية ٤-٦) .

المجال المؤسسي والاجتماعي : آثار العولمة

٦- أن تناول التهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي مثل خسارة الموائل والأجناس الغريبة الغازية وزيادة الحصاد أو زيادة الاستخدام والفقر وتغير المناخ والتلوث ، تحتاج جميعها إلى تغييرات جذرية في طريقة استخدام الموارد على أن يجري توزيع المنافع من هذا الاستخدام . وسوف يتطلب تحقيق هذا التعديل إلى عمل واسع النطاق فيما بين عدد كبير من المعنيين ، إلى أبعد من مجال عملية الاتفاقية .

٧- كان التعاون بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي هو مركز محاولات توسيع مجال المعنيين المشتركين في تنفيذ الاتفاقية . وسوف تبقى هذه المشاركات مركزية بالنسبة إلى إنضمام اشترك المعنيين الآخرين . والمشاركة داخل هذه القائمة التي تحتوى على العديد من تضافر الجهود ما هي إلا علاقة مع اليونسكو وبرنامج الغلاف الحيوي . ومما يلائم أهداف الاتفاقية تأكيد البرنامج على منهج النظام الإيكولوجي والاستخدام المستدام للأراضي ويعطي البرنامج أيضا فرصة للاتفاقية أن يكون لها سلسلة من دراسات عملية للحالة مع الآثار الواقعية على الأرض . وأخيراً فإن تطوير علاقات أقوى مع هذا البرنامج في الوقت المحدد وفي ضوء المناطق المحمية هو مسألة ذات أولوية للاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف (راجع الأهداف التشغيلية ٤-٣ و ٤-٤ و ٤-٥) .

٨- أن تزايد قيم التنوع البيولوجي إلى جانب الحوافز التي تضاف إلى اعتماد بروتوكول بشأن السلامة الأحيائية قد أعطى دفعا هاما إلى بروز الاتفاقية على الساحة الدولية . ويعطي هذا الاعتراف المتزايد فرصاً جديدة للمشاركة . وأن العولمة والفروقات المتزايدة في الثروة وتوزيعها ، والتكنولوجيا القوية بشكل متزايد وتغير

الدعم المالي والسياسي للمؤسسات الدولية هي تطورات تعطي الشكل للجوانب السياسية والمؤسسية والاجتماعية التي تواجه الاتفاقية . وهذه التطورات تضع تحديات جديدة وفرص جديدة بالنسبة إلى المشاركة النامية لتنفيذ الاتفاقية .

٩- ويعطي قطاع التكنولوجيا الأحيائية المتزايد نمواً الفرص العديدة للاتفاقية . وطريقة تطبيق هذه التكنولوجيا ونوع الإجراءات المنتظمة التي توضع على استخدامها تعتبر مسألة سياسية رئيسية وسوف تستمر كذلك في المستقبل المنظور . وبالإضافة إلى ذلك وتبعاً لكون قطاع التكنولوجيا هو صناعة مكثفة المعرفة بعكس الصناعة المكثفة بالنسبة لرأس المال ، تعطي فرصاً ممتازة للدول النامية لإنشاء صناعة منافسة دولياً ولحسب حصة في الأسواق في هذا المجال الأخذ في التوسع . وتبعاً لذلك ففي السنوات العشر القادمة ستحصل هذه المسألة على مستويات متزايدة من الاهتمام والموارد والرغبة السياسية في التغيير . وكوسيلة هامة لتطوير السياسة في هذه المسألة ، تعطي الاتفاقية فرص الاهتمام واسع النطاق لتنشيط تنفيذ سياستها من خلال التعاون مع المنظمات الأخرى العديدة الناشطة في هذا القطاع (راجع الأهداف التشغيلية ٣-٢ و ٤-٤ و ٥-٤) .

١٠- أما المسائل الأخرى التي تعطي الفرص الهامة للاتفاقية لتنشيط التنفيذ من خلال المشاركة هي : (أ) الجهود الدولية لتناول تغير المناخ ، ولاسيما عملية الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ (UNFCCC) ، و(باء) واتفاق منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن الزراعة . وفي هذين المجالين ، يتوقع حدوث تطورات هامة خلال الفترة للخطة الاستراتيجية بالنسبة إلى التهديدات الهامة للتنوع البيولوجي . أما فيما يتعلق بعمل اتفاقية UNFCCC ، فقد يكون هناك دور هام للاتفاقية للمساعدة في توضيح المعايير لتحديد الغابات ضمن عملية اتفاق UNFCCC . وبالنسبة إلى الاعتراف بالاتفاق بشأن الزراعة ، فقد يكون هناك فرصة للاتفاقية للمساهمة في توضيح استثناءات " الصندوق الأخضر " لذلك فالتفاعل والتعاون الفعال سوف يعطي الفرص للاتفاقية لتضخيم أثر مواردها من خلال النشاطات المكتملة (راجع الأهداف التشغيلية ١-٣ و ٣-٦ و ٤-٣ و ٤-٤ و ٥-٤) .

١١- عند التحضير للذكرى العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة والتنمية (UNCED) عام ٢٠٠٢ ، تحصل الأساليب والوسائل في تحسين الإدارة الدولية اهتماماً واسع النطاق . وسوف تنظر القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة في تنسيق الالتزامات الوطنية ، لاسيما آليات التقارير ، وتنسيق الإجراءات والتكاليف الإدارية ، وتحسين التعاون في صنع القرار على المستويين الدولي والوطني ، لاسيما بالنسبة إلى المواضيع التي ينظر فيها في المحافل المتعددة الأطراف مثل الغابات . وسوف يكون الاشتراك في تلك المداولات والنظر في استنتاجات القمة بشأن هذه المواضيع أحد الأهداف الهامة للخطة . وأحد الأبعاد الأكثر أهمية لهذه المباحثات هو إمكانية تجميع الاتفاقيات حول المسائل الرئيسية ، والتنوع البيولوجي هو إحدى هذه الاتفاقيات أما اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار (UNCLOS) فتبين أي نوع من أنواع الاتفاقات المطلوبة يمكن القيام به أو لا يمكن القيام به بشكل فعال . وتهدف الاتفاقات المطلوبة إلى إعطاء هيكل موحد يمكنه مساعدة تجنب الازدواجية ويعطي محفلاً للأولويات وضمان تناول المسائل الهامة . أما السمة الرئيسية لذلك فهي أنها تعطي محفلاً لإعداد جدول أعمال .

والتحدي الذي يواجه الاتفاقية في أن تصبح هذا النوع من الوثائق هو تحقيق الوضع السياسي الذي من شأنه أن يجعلها واضع دولي لجدول الأعمال بالنسبة للتنوع البيولوجي (راجع الأهداف التشغيلية ٤-٣ و ٤-٤ و ٤-٥) .

جدوى الاتفاقية

١٢- يجب النظر في خبرة الاتفاقية وانجازاتها إلى جانب القيود على تنفيذها ، بغية تحديد الفروقات والمؤهلات الرئيسية وإعطاء المجال للهدف والدور والأهداف الإجمالية للخطة .

١٣- ارتبطت عملية الاتفاقية بنظام تفصيلي وشامل للتقييم الذاتي منذ اعتماد نص الاتفاقية في مايو/آيار ١٩٩٢ .

الانجازات

١٤- بنتجة هذا التقييم المستمر ، أصبح من المعروف بشكل واسع أن الاتفاقية قد سببت عدداً من الانجازات الهامة . والاستناد إلى هذه الانجازات يعطي نقطة ارتكاز هامة في المستقبل لهذه العملية وبالتالي عناصر هامة للخطة الاستراتيجية .

١٥- باشر أكثر من ١٠٠ طرف في تنفيذ التزامها بإعداد خطة استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي (NBSAP) . ولا يمكن المبالغة في تقدير أهمية هذه الخطوة ، لاسيما أنه لأول مرة يتخذ مثل هذه المبادرة الشاملة والواسعة النطاق في التخطيط بالنسبة لإدارة الموارد الطبيعية . والنتيجة الهامة من نتائج هذا الانجاز الهام هو أنه الآن الأساس بالنسبة للمعلومات والسياسات العامة للنظر بشكل سليم في الاتجاهات الأساسية وفي تحديد الأولويات بالنسبة إلى التنوع البيولوجي . ومع ذلك ، أن هذا ليس إلا بداية عملية التخطيط . أما تحويل هذه الوثائق إلى إجراءات وأعمال فهو الخطة الحرجة التي يجب اتخاذها الآن . ويجب أن يركز دور الاتفاقية على إعطاء الدعم . وسوف تكون تعبئة الدعم المالي الدولي اللازم لتنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAPs) واجب هام للآلية المالية . ومما يساعد على التنفيذ ، عمليات الاستعراض الدورية والاستجابات ، من خلال عملية تقديم التقارير حول الاتفاقية وبعض آليات الاستعراض (راجع الأهداف التشغيلية ٤-١ و ٤-٢ و ٤-٣ و ٤-٤ و ٤-٧) .

١٦- كانت الآلية المالية قادرة على تعبئة مستوى من الموارد لم يسبق له مثيل لتنفيذ الاتفاقية . فالاتفاقية وعلاقتها بمرفق البيئة العالمية (GEF) ، هو المثال الرئيسي للتعاون المثمر على المستوى الدولي . وحتى إذا كان الأمر كذلك ، يبقى هناك تحديات هامة للعلاقة . ويمكن تناولها في عملية الاستعراض الدورية التي انشئت تبعاً للمادة ٢١-٣ . ويبقى تعبئة الموارد من مصادر أخرى هو التحدي الرئيسي . وسوف تكون الخطوة الهامة في هذا المجال هو تنشيط أهداف الاتفاقية في عمليات مجتمع المساعدة الرسمية للتنمية (ODA) من خلال نظام التقارير مع لجنة مساعدة التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-DAC) ، التي يجري بحثها حالياً . أما المجال الهام لتعبئة الموارد الذي لم يبحث فيه بشكل كامل لغاية الآن هو القطاع الخاص (راجع الأهداف التشغيلية ٣-٢ و ٤-٢) .

١٧- برهن برنامج العمل طويل الأمد الجاري (LTPW) الذي جرى اعتماده بالمقرر ١٦/٤ أنه آلية فعالة للتخطيط الداخلي والتعاون الداخلي . وعمل وضوحه أيضا على تنشيط التعاون مع المنظمات الأخرى . وتنص الفقرة ١١ للمقرر ٢٠/٥ أنه ينبغي أن تستند الخطة على برنامج العمل طويل الأمد الجاري (LTPW) ، . وهذا يعني ضمن نتائج الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في الخطة إلى جانب النتائج المتوقعة من الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف . ونظراً للنجاح الذي حققه برنامج العمل طويل الأمد الجاري ، فقد يكون من الجدير النظر في الاحتفاظ بهذه الآلية لإعطاء صورة واضحة لجدول أعمال مؤتمر الأطراف . وعلى أي حال تدل خبرة برنامج العمل طويل الأمد الجاري على أن الخطة لا تحتاج أن تتضمن توجيهات تفصيلية بالنسبة إلى دور الهيئات الفرعية ، بل بإمكانها التركيز على جدول أعمال اجتماعات مؤتمر الأطراف وبذلك تسمح للهيئات الفرعية بالمرونة في تنظيم برامج عملها الخاصة بها .

١٨- أن أحد الانجازات الهامة بشكل بارز هو اعتماد بروتوكول بشأن السلامة الأحيائية . وتمثل هذه الوثيقة إنجازاً هاماً للمجتمع الدولي في عدة جوانب . وعلى سبيل المثال ، تمثل إجراءاتها إحدى التوضيحات التفصيلية للمبدأ الاحترازي في القانون الدولي . كما سوف يعمل البروتوكول على إنشاء سلسلة من الآليات لها إمكانية الإسهام الهام في نقل التكنولوجيا ، لاسيما التكنولوجيا الأحيائية . وبالاختصار يعطي البروتوكول فرصة للعديد من البلدان النامية لكسب الحصول على المعلومات والتكنولوجيا لواحدة من أهم الصناعات للقرن القادم . غير أن هذه الفرصة سوف لن تتجسد إلا إذا دخل البروتوكول حيز النفاذ وتم إنشاء وتشغيل مؤسساته بشكل فعال .

القيود/التحديات

١٩- عملت الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي المذكورة سابقاً وعمليات التقييم على تحديد عدد من المجالات التي تتطلب المزيد من الاهتمام .

٢٠- على الرغم من أن الاتفاقية عملت على إنشاء العديد من المؤسسات الضرورية ، مازال بعض الأطراف ينقصه القدرة على الإشتراك في العملية بشكل كامل ، وفي بعض الأحيان بشكل كاف . وعلى سبيل المثال لم يعمل العديد من الأطراف على ترشيح النقاط البؤرية المختلفة أو الخبراء لقائمة الخبراء ، ولم تعمل على إنشاء اللجان الوطنية للنظر في السياسة العامة على المستوى الوطني . وفي بعض الأحوال يؤثر هذا النقص على المناطق بكاملها . وإن ضمان أن تكون جميع الأطراف قد عملت على إنشاء الهيكل المؤسسي الرئيسي للإشتراك في عملية الاتفاقية هو عنصر هام وحيوي لشرعية الاتفاقية (راجع الهدف التشغيلي ٤-٤) .

٢١- أسهمت الاتفاقية بشكل ملحوظ في توعية الجماهير بالنسبة للتنوع البيولوجي واللوازم والخدمات التي تقدمها ، إلى جانب التهديدات التي تضعها النشاطات البشرية على حيويتها طويلة الأمد . ومع ذلك ، فإن المعترف به بشكل واسع أنه يجب القيام بأكثر من ذلك في هذا الصدد إذا توجب تحقيق أهداف الاتفاقية (راجع الأهداف التشغيلية ٢-١ و ٢-٣ و ٣-٦) . أما الحاجة الهامة في هذا الصدد هو زيادة اشتراك المعنيين في تنفيذ نشاطات الاتفاقية على المستويين الدولي والوطني . وبصورة خاصة يجب إعطاء المزيد من الاهتمام إلى مدى إشتراك النساء والفقراء في إعداد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية في التنوع البيولوجي (NBSAP) (راجع الهدف التشغيلي ٤-٤) .

٢٢- والجانب الآخر لضرورة تنشيط اشتراك الجمهور هو الحاجة إلى تنشيط وضوح أكبر بالنسبة إلى الأهداف الإجمالية للاتفاقية ، التي مازالت غير واضحة ، وغير متجانسة أو غير مفهومة بالنسبة إلى العديد من المعنيين . وبنسبة ذلك ، ينبغي أن يكون الهدف الهام للخطة الاستراتيجية هو تحديد بشكل واضح الغرض من الاتفاقية وأهدافها الرئيسية . ولهذه الغاية ، قد يكون من المفيد النظر في اعتماد بيان واضح للبعثة وأهداف رئيسية تكون مفهومة وقابلة للتحقيق لتتقل الغرض الرئيسي من الاتفاقية (راجع بيان البعثة والتصور) .

٢٣- التحدي الهام الآخر في زيادة توعية الجماهير هو نقل إلى الجمهور المسألة الهامة وعواقبها لزيادة معدل خسارة التنوع البيولوجي . ولسوء الخط ، غالباً ما تعطي حالة الكوارث الطبيعية الحافز للعمل . ووضع الحلول العديدة للتلوث هو إحدى هذه الحالات . ومن المتوقع تزايد معدل خسارة المحاصيل وتكرار هذه الخسارة ، وحرائق الغابات والفيضانات وآثار الأجناس الغريبة . وتلقى هذه الظواهر الضوء على أهمية ونتائج خسارة التنوع البيولوجي بشكل وشيك وملحوس بالنسبة لجميع قطاعات المجتمع . وتبرهن هذه الظواهر على أن الغلاف الحيوي ليس كتيماً وليس لا حدود له . وفي أغلب الأحيان ، فإن خسارة التنوع البيولوجي هو عامل هام مسبب في هذه الظواهر كما يسبب هذا العامل في عرقلة الجهود للتخفيف من وطأتها وحلها . غير أن مثل هذه الظواهر لا تفسر إلا بالنسبة إلى تغير المناخ . وسيكون تصحيح ذلك هاماً لخلق اندفاع للتغيير وللضمان قداماً في تنفيذ الاتفاقية (راجع الأهداف التشغيلية ١-٣ و ٣-٦ و ٤-٤) .

٢٤- توضح الاتفاقية بأنه لا يمكن الوفاء بأهدافها إلا إذا جرى دمج اعتبار التنوع البيولوجي بشكل كامل في القطاعات الأخرى . ومع أن العديد من البلدان قد قام بمباشرة ذلك ، وبشكل رئيسي في القطاعات التي تتعلق تعلقاً مباشراً بالتنوع البيولوجي ، مثل الحراج والثروة السمكية والزراعة ، مازال هناك الكثير الذي يجب القيام به ، لاسيما في المناطق التي تكون فيها هذه القطاعات بشكل تقليدي سائدة بصورة اقتصادية وسياسية ، مثل الصناعة والتجارة والنقل . ويمكن تنشيط التنسيق من خلال عدة آليات أخرى . وأحدى هذه الأدوات هي تقييم الأثر البيئي (EIA) ، الذي يضمن أن تأخذ المشاريع أو السياسات العامة عوامل التنوع البيولوجي بعين الاعتبار . وإلى حد معقول فإن إعداد تقييم الأثر البيئي بشكل فعال هو مسألة إجرائية ، تركز على التأكد من أن المقررات قد اتخذت بشكل واضح وعلى أساس جميع الحقائق ذات الصلة . ويعتمد إعداد الإجراءات لتقييم الأثر البيئي بشكل فعال على تطبيق مؤشرات مضمونة ومعقولة ، وبالتالي يعتبر ذلك علاقة رئيسية بين العمل العلمي للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية وأعمال تنفيذ هذه العملية . وللمبادئ الرئيسية في إعداد منهج النظام الإيكولوجي تشابهات كثيرة لتقييم الأثر البيئي ، الذي ينطوي أيضاً على علاقة حرجة أخرى بين الأعمال العلمية وأعمال التنفيذ (راجع الأهداف التشغيلية ٤-٣ و ٤-٤) . وتعمل عدة أدوات اقتصادية أيضاً على دعم الدمج من خلال ضمان أن يدخل في النشاطات تكاليف التنوع البيولوجي . وهناك آليتان هامتان لذلك وهما جداول منح الشهادات وطرق التطوير لتقييم التنوع البيولوجي في النظم الوطنية للمحاسبة (راجع الأهداف التشغيلية ٢-٢ و ٥-٢) .

٢٥- دل تنفيذ الهدف الثالث للاتفاقية على أنه صعب للغاية . وعلى سبيل المثال لم تحقق آلية دار المقاصة لغاية الآن إمكانيتها لإعطاء المجال للتعاون العلمي والتقني . ومما برهن على أنه تحدي أيضاً إعداد السياسات

العامة أو الخطوط الإرشادية لتنفيذ الترتيبات الخاصة بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع والأحكام المتعلقة بالمعرفة التقليدية . وقام مؤتمر الأطراف بإنشاء مبادرات لتناول العديد من هذه النقاط . وعلى سبيل المثال قام بإنشاء مجموعات عمل معنية بالحصول على الموارد وتقاسم المنافع وبالفقرة ٨ (ي) . وكذلك عمل استعراض مؤتمر الأطراف لآلية دار المقاصة على إنتاج خطة استراتيجية تهدف إلى تنشيط التعاون التقني والعلمي . وسيكون تنفيذ نتائج هذا العمل نشاطاً هامة لفترة الخطة . وتعتبر المادة ١٢ ، حول البحوث والتنمية حكماً هاماً في تنفيذ الهدف الثالث الذي لم ينظر فيه بصورة خاصة مؤتمر الأطراف . وكما ذكر من قبل ، تعطي التكنولوجيا الأحيائية فرصاً هامة للبلدان النامية ، على أساس أنها صناعة مكثفة المعرفة . وسوف لن يتحقق ذلك إلا إذا عملت جنباً إلى جنب أطراف البلدان النامية وأطراف البلدان المتقدمة . ويجب أن تقدم أطراف البلدان النامية الالتزام السياسي اللازم للبحوث والتنمية ، لاسيما بالنسبة إلى التعليم . كذلك يجب أن تقدم الدول المتقدمة الدعم اللازم للتعليم . وبهذا الخصوص هناك آليات هامة ومبتكرة يمكن أن تستعملها الاتفاقية لتنشيط نقل التكنولوجيا للبحوث والتنمية (راجع العنصر الثالث في التصور والأهداف التشغيلية ٢-٤ و ٢-٥) .

٢٦- أكد معظم الأطراف على أهمية المناطق المحمية في صيانة التنوع البيولوجي . ولدى معظم البلدان الآن ، على الأقل حبراً على ورق ، شبكات مناطق محمية لها نسبة هامة من التنوع البيولوجي لذلك البلد . غير أن كل بلد سوف يحتاج لتقييم ما إذا كانت شبكة المناطق المحمية ممثلة في المجال الكامل للتنوع البيولوجي الخاص به . وهناك ثغرات رئيسية مازالت موجودة في شبكة المناطق المحمية في العديد من مناطق العالم ومن الهام جداً سد هذه الثغرات . وفي العديد من البلدان ، تنخفض كفاءة شبكات المناطق المحمية في صيانة التنوع البيولوجي نتيجة النقص في الموارد البشرية والمالية . أما تصحيح هذا الوضع فهو بلا شك إحدى الأولويات العاجلة في العديد من البلدان ، ويتطلب تعاوناً فنياً ومالياً . غير أنه ينبغي الا اعتبار المناطق المحمية حراً للتنوع البيولوجي جرت إزاحته من المجال الاقتصادي والاجتماعي الأوسع . وضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي ، ينبغي أن تشكل المناطق المحمية جزءاً لا يتجزأ من التدابير المنسقة لصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ، مع إعطاء الأهمية إلى النشاطات الملائمة إجتماعياً وبيئياً داخل المناطق المحمية وفي المناطق الواقعة . وإلى إنشاء مجالات بيولوجية وإلى تخطيط إقليمي اقتصادي وينبغي أن تكون المناطق المحمية جزءاً من نظم التخطيط استخدام الأراضي الأوسع التي تستند إلى منهج النظام الإيكولوجي والذي يعمل على صيانة وتعزيز تنوع استخدام الأراضي (راجع الأهداف التشغيلية ١-١ و ٢-١) .

٢٧- أعطت الاجتماعات التحضيرية الإقليمية فرصة هامة للأطراف لتحضير اجتماعات مؤتمر الأطراف . غير أنه يمكن تحسين مساهمتها ودورها في ذلك . وتستخدم الاتفاقيات الأخرى المبادرات الإقليمية بصورة رئيسية لتنفيذ وناق ومقررات هيئات الإدارة . وتعتمد على الشبكات الإقليمية لتنفيذ كل من اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة واتفاقية بروكسل بشأن حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها وكذلك UNCCD . ويمكن أن تلعب الشبكات الإقليمية دوراً هاماً في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وذلك استناداً إلى المراكز الهامة (راجع الهدف التشغيلي ٤-٤) .

٢٨- التحدي الذي يؤثر على جميع مجالات الاتفاقية هو أن مقررات مؤتمر الأطراف تميل إلى أن تكون موجهة نحو العملية ، وليس موجهة نحو النتائج . وبنسبة ذلك اعتمد مؤتمر الأطراف الآن ما يزيد عن ٥٠٠ صفحة من المقررات ، الكثير منها لم يتم تنفيذه وبعضها لا يمكن تنفيذه . وتهيئة نضع السياسات العامة ، ينقصها التركيز والتجانس ، والتي بدوره يؤثر على قوتها الاعتيادية ويزعزع موقف مؤتمر الأطراف نفسه . وكان أحد الأسباب الرئيسية لرغبة مؤتمر الأطراف في إعداد خطة استراتيجية هو محاولة لتناول هذه المسألة . وفي هذه المرحلة من إعداد الخطة ، فمن غير العملي ومن غير المرغوب فيه أن تستخدم الخطة كوسيلة كاملة لفرض النظام أو للتركيز على المبادرات القائمة . وأحاطت الأطراف علماً بأنه ينبغي أن ينتج عن الخطة ، التنسيق من خلال الانسجام وبصورة تدريجية ، مع الوقت ، وأن ينتج عنها تركيز في الأعمال التي تحيط بالأهداف المنفق عليها والأهداف الشاملة . ويمكن للخطة أن تركز على هذه المبادرات من خلال أعداد أهداف موجهة نحو النتائج (وتختلف هذه عن أهداف " المخرجات " أو أهداف " العملية " المستخدمة لغاية الآن بموجب الاتفاقية) . وبعتماد هذه الأهداف يمكن عندئذ أن تزيد الخطة من القيمة الحالية للمبادرات (راجع الهدف التشغيلي ٤-٧) .
